يصعب فصل إشكالية الموروث الحضاري في العمارة والعمران عن المدخل الفكري لقضية الأصالة والمعاصرة بشكل عام. وارتبطت بتلك الإشكالية ظاهرة افتقاد الشخصية القومية وبالتالي حظيت باهتمام كثير من الباحثين في كافة المجالات كالعمارة، علم النفس، وعلم الاجتماع. وتعددت الأطروحات حول ذلك الموضوع إلا أن القاسم المشترك ما بينهم هو الاتفاق على أن أسباب المشكلة ترجع إلى سيطرة التقدم التكنولوجي على العمليات التصميمية، وعدم احترام القيم الإنسانية مع تجاهل الموروث الحضاري أو تدميره في بعض الأحيان.

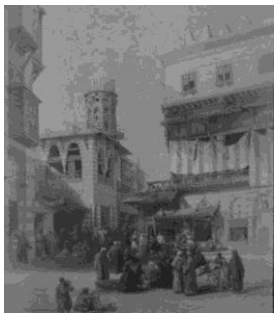

تميز الشخصية العمرانية تاريخياً بالمجتمعات المختلفة – القاهرة وجدة

ولقد تميزت الشعوب قبل الثورة الصناعية بشخصيات قومية مختلفة ترتبط كل منها بمقوماتها المحلية بحيث تنمو مع معدلات النمو الخاصة لتلك الشعوب وبمقدرتها على التفاعل والاندماج مع تلك التطورات (شكل 1، 2).

ويذكر أن عمليات التغيير تؤثر على الصورة الذهنية الجماعية للأفراد وبالتالي عن شكل مدينتهم ومستوى رضـــاهم عنها. وطبقاً لما ذكره Erwin Altman [1] فإن الأفراد يتقبلون عمليات التغيير طبقاً لقدرتهم على التطبع، فإن جاءت سرعة التغييرات متلائمة مع القدرة الإنسانية على التطبع أصبحت جزءاً من شخصيتهم العمرانية الجديدة، وإن جاءت أسرع من تلك القدرة أحدثت توتراً قلقاً ما بين الأفراد والبيئة العمرانية يمكن أن يصل إلى درجة التصارع والرفض.

ومع الثورة الصناعية زاد معدلات التقدم العلمي وكذلك وسائل المواصلات وفرص الاتصالات وبالتالي سرعة التغيير في المجتمعات مع اختلاط القيم الحضارية للشعوب وإن لوحظ اختلاف التأثير على كل من الدول المتقدمة والدول النامية. فالحضارة العلمية هي وليدة تلك الدول المتقدمة وهي ناتج عقول شعوبها وبالتالي تسهل قراءة حلقات الاتصال ما بينها بالرغم من التفاوت البعيد بين الماضي وبين ما أصبح عليه الحاضر.

تواصل التكوينات العمرانية الغربية وثبات الصورة الذهنية قديماً وحديثاً

ولقد ساعد اتصال تلك الحلقات على تواصل وتكامل مفردات الموروث العمراني الحضاري، وساعد على ثبات الصورة الذهنية الجماعية للأفراد ومستوى البيئة العمرانية المستهدفة (شكل 3، 4).

وتأثرت الدول النامية بتخلف واضح عن الدول النامية خاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وتبلور ذلك في الثورة المعلوماتية في الآونة الأخيرة بما أدى إلى عدم قدرة تلك المجتمعات النامية على التفاعل مع المؤثرات الخارجية وبالتالي عمليات الاندماج مع المقومات المحلية.

وتأثرت البيئة العمرانية سلبياً من خلال استخدام بعض العناصر المعمارية المستعارة من الدول الغربية بصورة مكثفة بما أدى إلى افتقاد الشخصية العمرانية المحلية الأصلية (Indigenous architecture) وصلت في كثير من الأحيان إلى فوضى بصرية (شكل رقم 5، 6).

استعارة المفردات الغربية فى التكوينات العمرانية الحديثة- المدينة المنورة

ولقد عبر عن تلك المشكلة د. زكي نجيب محمود عند الحديث عن ثقافتنا المصرية المحلية بشكل عام، وإن أمكن مجازاً مقارنة الموروث العمراني "بمحتوى البيت" المشار إليه في الفقرة التالية:

"ومن هنا كان السؤال الصعب: فحضارة العصر ليست من صنعنا ولا شاركنا في ذلك الصنع بكثير أو قليل، بل هي حضارة فتحنا بابنا، فإذ هي واقفة أمامنا كائناً عملاقاً متكامل البناء والأجزاء، يريد الدخول في الديار، أو نريد له نحن مختارين ذلك الدخول، فأخذتنا الربكة الشديدة: ماذا أنا صانع "بمحتوى بيتي" إذا دخله ذلك العملاق؟ أألقي بذلك المحتوى في البحر ليخلص المكان للوافد الجبار، أم أسارع بإعادة ترتيب المحتوى بحيث لا يكون ثمة تعارض بينه وبين الزائر الكبير؟"[2]

وعند إجابة هذا السؤال لا بد أن يرتبط الحديث بدراسة قلب الاختلاف وهو طبيعة وماهية الثقافة المحلية والتي تؤدي إلى توجيه الناس من خلال تشكيل الإطار الفكري العام لهم وهم بصدد الحكم على الناس والأشياء. تلك الثقافة بأصولها الثابتة التي تدوم مع الزمان وتحدد معالم الشخصية القومية المتفردة للمجتمعات، وبفروعها المتغيرة ارتباطاً بحركة التطور والتقدم للشعوب. وعليه كان لزاماً تحديد مفاهيم بعض المصطلحات الأساسية التي سوف تستخدم بالبحث، ومن ثم التوجه بالدراسة إلى الموروث العمراني وعلاقات الارتباط بينه وبين الثقافة.

الثقافة والقيم الإنسانية

تمثل صياغة مفهوم محدد للثقافة مهمة شديدة التعقيد وذلك لتعدد التعاريف لهذا المصطلح. وناتج لدراسة متخصصة للدكتور السيد عبدالعاطي[3] فإنه يمكن تعريف الثقافة على أنها عبارة عن أنماط ونتاج السلوك المكتسب أو المتعلم، وإنه على الرغم من أن عناصر الثقافة ومنتجاتها قد تختلف أو تتفاوت في درجة مشاركة الأفراد فيها إلا أنها تقدم في النهاية "طريقة الحياة" في المجتمع. فالمجتمع يتكون من أشخاص أو تجمعات الأشخاص، والثقافة بدورها تنتقل بواسطة هؤلاء الأشخاص، ولكنها ليست هي الأشخاص، أي أنها نتاج بشري ينبثق ويتطور في عقول أفراد المجتمع. وتزود الثقافة الفرد بمعاني الأشياء والأحداث فيستطيع من خلالها أن يحدد ما هو طبيعي وغير طبيعي وما هو منطقي أو غير منطقي أو ما هو خلقي ولا أخلاقي ومن ثم حدود الحق والخير والجمال ليتزود في النهاية بالقيم

والأهداف. ومن ناحية أخرى تضع الثقافة قيوداً على الأنشطة الإنسانية وبالتالي توجه السلوك في مسارات معينة تقبلها وتسمح لها وتمنعه أو تعوقه على السير في اتجاهات تحظرها.

وتمثل القيم Values مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة المحلية والتنظيم الاجتماعي للشعوب. وهي تلك العناصر الثقافية التي تعبر عن اتجاهات الأفراد واعتقادهم ومثلهم ورغبتهم ومفضلاتهم وأحكامهم، وتقوم القيم بوظيفة هامة وحيوية تتمثل في ربط أفراد المجتمع بعضهم البعض بالدرجة التي تجعل عناصر الثقافات الأخرى عسيرة الفهم، ومن ثم فهي ملزم اجتماعي ضروري لكل مجتمع منظم أي كانت درجة تحضره. كما أنها مهما اختلفت القيم داخل المجتمع الواحد باختلاف الجنس أو الطبقة فإن قيماً معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء ولو أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الجماعي.

الثقافة والموروث العمراني

يمكن تقسيم الثقافة إلى عنصرين أساسيين وهما الثقافة اللامادية والثقافة المادية. وتختص الأولى – الثقافة اللامادية – بجميع السمات الغير ملموسة كالقيم والمعايير (Values and norms) التي تكون المرجعية الثابتة للثقافة، وتختص الثانية – الثقافة المادية – بما يمكن أن يطلق عليه مظهر الثقافة (Culture manifestation) وهي تلك الأشياء التي يصنعها الإنسان ليعبر بها عن احتياجاته المتغيرة ارتباطاً بالبيئة المحيطة. وبالقطع تمثل العناصر المعمارية واحداً من أهم تلك العناصر (المباني، المنازل، المنتجات الفنية، .....).

وعلى هذا فإن محاولة فهم البيئة العمرانية كناتج مادي للثقافة لا بد وأن يرتبط بفهم واعي لعناصر الثقافة اللامادية، فكثيراً ما يختلف معنى العنصر المادي طبقاً لتفسيره من خلال إطار الثقافة اللامادية (شكل 7، 8).

اختلاف مفهوم الحديقة ما بين الثقافة الغربية والإسلامية

ويلاحظ العلاقة بين البيئة العمرانية كأحد مكونات العناصر المادية من ناحية، وبين مكونات العناصر اللامادية للثقافة من ناحية أخرى. فكما تم ذكره في تعريف الثقافة من كون الثقافة إطار محدد للأنشطة الإنسانية من خلال توجيه السلوك، فإن البيئة العمرانية هي ذلك الوعاء الفراغي الذي يمارس من خلاله أفراد المجتمع تلك الأنشطة، وذلك بما يشمل الفراغات الخاصة داخل المسكن أو الفراغات العامة من خلال النسيج العمراني للمدن. ويتحكم النجاح التصميمي لتلك الفراغات في تيسير أو إعاقة أداء تلك الأنشطة؛ وعلى هذا وبالرغم من أن البيئة العمرانية هي مظهر مادي للثقافة؛ إلا أن أهميتها تأتي من كونها ليس فقط كناتج مُتأثر، بل كمُنتج مؤثر أيضاً.

وعند الحديث عن الثقافة اللامادية، فإنه يمكن القول أن كثير من علماء الأنثروبولوجي قد ساندوا فكرة "قلب الثقافة Culture core". ولقد ذكر Amos.Rapoport[4] أن قلب الثقافة هو مصدر استمرارية كيان الشعوب وذلك من خلال خاصية ثبات مقوماته، ولا يعني الثبات هنا عدم التغيير على الإطلاق بل أن يكون فقط مرتبطاً بديناميكية حركة الحياة، ومتلائماً مع قدرة أفراد المجتمع على التطبع مع ذلك التغيير. وتتأثر تلك القدرة سلباً في حالات التغيير المفاجئة الشديدة التي قد تتعرض لها الشعوب. وتساعد قدره المجتمعات على المحافظة علـــى العناصر الأساسية المكونـــة "لقلب الثقـــافة Cultur core" على استيعاب العوامل الخارجية المؤثرة وتجاوز الفجوات الحضارية التي قد تحدث على مر التاريخ بما يمكن أن يحقق الحالة المتوازنة لتلك الثقافات القومية "Culture stability".

وتتكون تلك العناصر من بعدين أساسيين وهما البعد المكاني الذي يحدد الإطار الجغرافي للسكان وعلاقته المتبادلة مع العالم المحيط، ومكونات البيئة الطبيعية (تضاريس، مناخ، .....) والموارد الطبيعية المتاحة. وكذلك البعد الزماني الذي يحدد الذاكرة المختزنة للجماعات البشرية من خلال رموز المجتمع الثقافية وميراثه التاريخي. وتجدر الإشارة هنا إلى تكامل هذين البعدين في إطار غير منفصل حيث يمكن تعريف كل منهم بالآخر. ويؤثر ذلك التكامل على تكوين الشخصية القومية. ويدلل د. زكي نجيب محمود على ذلك عند مقارنة دقائق حياة الناس في مصر وحياة الناس في أمريكا:

> "إن في مصر يضيق المكان ويتسع الزمان التاريخي، وفي أمريكا يتسع المكان ويضيق الزمان، فالأرض المأهولة في مصر ضيقه فلا تسمح لأهلها بالمغامرة مع امتداد عمرها التاريخي امتداداً تترسب معه طائفة ضخمة من التقاليد، فتكون النتيجة هي أن يشتد احترام المصري للمبادئ مع قلة فرصته في سرعة الحركة وأبعادها. وأما في أمريكا فالأرض فسيحة الأرجاء، والأمد التاريخي وراءهم قصير فتتاح فرصة للتحرك السريع والبعيد للسببين معاً، فلا رقعة الأرض تحول دون المغامرة، ولا التقاليد الموروثة بذات وجود فتعيق المغامر".[2]

فالشخصية الإقليمية كما ذكر الدكتور جمال حمدان [5] شئ أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الإقليم. وإنما تتساءل أساساً عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق، محاولة أن تنفذ إلى روح المكان لتستشف عبقريته الذاتية التي تحدد شخصيته الكامنة أو ما يعرف كاصطلاح عام بعبقرية المكان genius loci. فمن الواضح كذلك إلى حد البديهي أن دراسة الشخصية الإقليمية لا تقتصر على الحاضر وإنما هي تترامى عبر الماضي، لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على الفاعلية الإيجابية للإقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الإقليمية.

وانطلاقاً من ذلك المفهوم لدور التاريخ في تكوين الشخصية الإقليمية، فإنه يبرز أهمية الموروث الحضاري، فالعناصر العمرانية التراثية أكثر من مجرد مبنى أو عنصر مادي، بل هي شاهد حي يعطى الدليل على قيم مجتمع، ويوجد الرباط لاتصال ذلك المجتمع بين الأمس واليوم والغد (شكل 9).

التكامل ما بين جغرافية الموقع وتاريخ المكان – أدنبرة

أساليب الحفاظ على الموروث العمراني بالدول المتقدمة

نتيجة إدراك الدول المتقدمة لقيمة الحفاظ على الموروث العمراني كمطلب أساسي للحفاظ على الشخصيات القومية لمجتمعاتهم وما لذلك من دور أساسي في التواصل الحضاري بل وأيضاً كمصدر من مصادر الدخل والاقتصاد القومي، وبالرغم من النهضة التكنولوجية لتلك الدول فقد تعددت أساليب الحفاظ على ذلك الموروث وذلك بدءاً من مستوى المحافظة على الأحياء والمناطق وصولاً إلى المحافظة على المبنى أو واجهاته، وكذلك ظهر حرص تلك المجتمعات على الحفاظ على قيم ذلك الموروث من خلال التصميمات المعاصرة، ويمكن التعرف على أهم تلك الأساليب فيما يلي:

1 - المحافظة على المناطق التاريخية.

2 - المحافظة على المباني التاريخية مع إعادة نوعية الاستخدام.

3 - المحافظة على واجهات المباني التراثية مع إعادة تصميم الفراغات الداخلية.

4 - تكامل التصميمات المعاصرة مع المباني التراثية القائمة.

5 - استخدام التكوينات والتشكيلات للمباني التراثية في صياغة معمارية جديدة.

استخدام قلب المدينة القديم كمركز جذب سياحي – أمستردام

تغيير استخدام سوق الخضار لمركز تجاري ترفيهي
COVENT GARDEN– لندن

ويلاحظ هنا أن المحافظة على المناطق أو المباني التاريخية لا تعني بشكل قاصر مجرد الاحتفاظ بالحالة الإنشائية الجيدة لكل منها، بل أيضاً يشمل تحديد الاستخدام والاستثمار الأمثل الذي يؤدي إلى مشاركة الأفراد في ذلك الاستخدام بحيث تصبح تلك المناطق والمباني جزءاً لا يتجزأ من المنظومة العمرانية للمجتمع، وليس فقط متحفاً أو مزاراً تكتب له الحياة خلال فترات محددة في اليوم أو العام (شكل10، 11).

وعليه يمكن رؤية توظيف المباني من خلال عنصرين أساسيين:

أولهما الجانب الهندسي وهو ما يتعلق بعمليات الصيانة والترميم، وما يرتبط بهما من الاختيار الأمثل للتركيبات والعناصر الصناعية والميكانيكية المتطلبة لتطوير المبنى بما لا يؤثر على كفاءة المبنى الإنشائية، وكذلك اختيار مواد التشطيب والتكسيات والألوان الملائمة للمظهر المعماري للمبنى. وثانيهما وهو حاجة المبنى إلى العناية بالبيئة العمرانية المحيطة بما يشمل المظهر المعماري للمباني، وشبكات المرافق وخاصة فيما يتعلق بشبكات الطرق من وإلى الموقع، وكذلك عمليات تنسيق الموقع من تشجير وإضاءة.

ويقصد بالتكامل هنا شئ آخر غير التماثل أو التشابه، فالمبنى الجديد لا بد وأن يرتبط بوظيفته الجديدة ويعبر عن زمن إنشاءه من حيث المواد الخام وأسلوب البناء، ويبرز الهدف التصميمي في عدم تنافر الملامح المعمارية ما بين القديم والحديث.

ويمكن القول أن وجود تلك الحلقات الزمنية مـــن المباني بما لها من تصارع منسجم يشكل واحداً من أهم مظاهر الاستمرارية الحضارية في نسيج المدينة ومبانيها (شكل 12).

تكامل الأشكال المعمارية واختلاف مواد الإنشاء
المتحف القومي البريطاني – لندن

وعن الصيـــاغة المعمارية الجديـــدة لأصول تراثية فقد برز فكـــر مـــا بعد الحداثة التصميمي Post Modernism والذي أعتمد على تثمين قيمة العمارة التراثية من خلال إعادة استخدام مفردات تلك العمارة في تكوين مدمج مع العمارة الحديثة. وحيث أن تلك المجتمعات قد تميزت بحضارة تكنولوجية معاصرة، فإن أكثر ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام التكنولوجيا المتاحة والإمكانيات التقنية لعمليات الإنشاء وأساليب البناء في إعادة صياغة عمرانية لمقومات العناصر التراثية وملامحها. وتبدو القدرة التصميمية في إيجاد تلك الصياغة الإبداعية التي لا تخل بكل من القديم والحديث حيث يمكن قراءة ملمح الموروث الحضاري في إطار من الإمكانات المعاصرة (شكل 13 - 18).

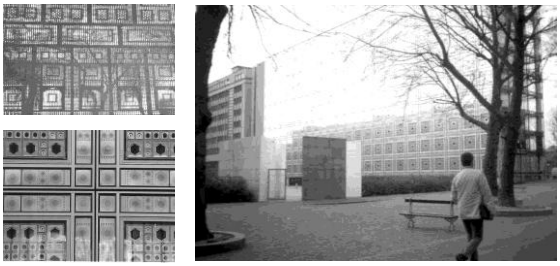

إلتقاء التكنولوجيا الغربية مع التراث العربي
المعهد العربي العالمي – باريس

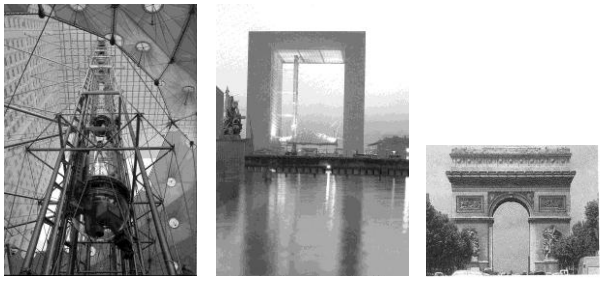

المبنى الإداري بمنطقة LA DEFENCE – باريس
علاقة تخطيطية ومعمارية مع قوس النصر

الموروث العمراني والثقافة المصرية

لا يمكن إدراك قيمة الموروث العمراني كمسئولية خاصة للمعماريين والمخططين، بل هي أحد مكونات ثقافة المجتمع والتي تشكل بدورها رأي متخذ القرار، أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال، المصممين وأخيراً مستخدمي تلك الأحياء والمباني. ويلاحظ مع ثقافة الدول النامية بما تشمل مصر ضعف الإحساس العام بتلك القيمة ويبدو ذلك واضحاً في تآكل الثروة العمرانية التراثية نتيجة ضعف عمليات المحافظة والصيانة على كل من مستوى المناطق والمباني، إلا أنه ومن خلال فترات ترددية – ظهرت تيارات تدعو إلى تأصيل القيمة المحلية للعمارة والشخصية المصرية، وما زالت تلك المحاولات تتم بشكل جهود ورؤية فردية لم تمثل بعد تياراً فكرياً عاماً يمكن أن يكتب له النجاح

الشعبي بين أفراد المجتمع بشكل عام. واختلفت الأساليب المعمارية المتبعة لهؤلاء المتخصصين، ويمكن تحديد تلك الأساليب فيما يلي:

1 - أسلوب يستخدم بعض المفردات التراثية لأصباغ صفة التراثية على المبنى دون منهجية تصميمية واضحة.

2 - أسلوب يعتمد على تثمين مفردات العمارة التراثية والتأكيد على ملائمتها للتعبير عن متطلبات العمارة المصرية المحلية وبالتالي صلاحيتها للاستخدام من خلال النقل والمحاكاة.

3 - أسلوب يعمل على محاولة إيجاد صياغة جديدة لعمارة المستقبل من خلال استلهام قيم معاصرة تعتمد على الماضي وتواصل الزمن مابينهما.

4 - أسلوب متأثر ببعض اتجاهات العمارة المعاصرة والتي تعتمد على استخدام مفردات معمارية تراثية مع العمارة المعاصرة ومحاولة التعبير عن الإمكانيات التكنولوجية الحديثة.

ومن خلال تلك الأساليب السابقة فإنه يجب طرح بعض القضايا المرتبطة بكلٍ:

باستبعاد الأسلوب الأول من المناقشة لسطحية وسذاجة الطرح والتبسيط لحد التسفيه، فإننا نجد أن الأسلوب الثاني - وبالرغم من التأكيد على قيمة تلك العمارة - يمثل تكراراً لتلك المفردات بما مثّل أحد عناصر المعارضة الأساسية لذلك المنهج، حيث أن أي تكرار حتى وإن كان ناجحاً يؤدي إلى الشعور بالملل والذي هو عكس احتياج الأفراد الدائم إلى التجديد كأحد سمات الحياة ذات الطبيعة المتجددة دوماً.

وارتبط الأسلوب الثالث بتحديد القيم المكونة لمفردات العمارة التراثية وخصائصها، ومن ثم محاولة الوصول إلى صياغة معمارية جديدة، وهنا تبرز إشكالية الشخصية المصرية قبل الشخصية العمرانية والمرتبطة بتحديد المكون الأساسي لتلك الشخصية من خلال الزمان والمكان. ولقد حاول بعض المصممين التعبير عن ذلك من خلال إسقاط الشخصية العمرانية على العمارة الفرعونية أو الإسلامية وأحياناً اليونانية البحر المتوسطية. ويفرض سؤال نفسه هنا: إن كانت الشخصية المصرية عبر العصور قد تميزت بقدرتها على الامتزاج مع الحضارات المختلفة وصبها في بوتقة واحدة داخلها دون تصارع، فهل من الأحرى على الشخصية العمرانية أن تعبر عن ذات القيمة في نسيج خاص ومتفرد لها.

وهنا نشير إلى أن الحديث عن ملامح العمارة هو حديث عن العمارة كمظهر من مظاهر الثقافة المادية - تلك الفروع المتغيرة. وفي هذا البحث فإننا نؤيد فكرة التهجين العفوي[6] حيث يتفاعل المجتمع دائماً مع الأشكال المعمارية لتكوين الذاكرة الجماعية، ومن ثم تصبح تلك الذاكرة الجماعية أداة الإدراك للعمل المعماري. ومن خلال ذلك التفاعل تخضع العناصر المعمارية لعمليات تهذيب مستمرة طبقاً لقيم المجتمع وأصوله الثابتة لتكوين المنظومة العمرانية المحلية.

وفي حديثنا عن القيم الثابتة للمجتمع المصري فإنه بالرغم من تعدد القيم المعاصرة كالقيم المادية أو التكنولوجية، فإن القيم الدينية تمثل دائماً القيمة العليا وبذلك تأتي القيمة الإسلامية في مقدمة تلك المصفوفة بعناصرها المختلفة كالخصوصية وحسن الجوار والمساواة، ويتلو تلك القيمة مكانة الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ومن ثم التوسطية كناتج لكل من القيمة الإسلامية والموقع الجغرافي كما وضحه جمال حمدان:

"بهذا تعود مصر فتأخذ أحياناً بالحد الأقصى كميا من الحد الأدنى من الحالات والسمات نوعياً. وبذلك معاً تجمع بين الحد الأوسط على الأقل من التعميم والتخصيص الجغرافي، من العمومية والخصوصية الإقليمية وإذا كان لهذا كله من مغزي، فليس هذا المغزي أنها تجمع بين الأضداد والمتناقضات بقدر ما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثري، بين أبعاد وآفاق واسعة بصورة تؤكد فيها "ملكه الحد الأوسط" ونجعلها سيدة الحلول الوسطى تجعلها وسط بكل معنى الكلمة، بكل معنى الوسط الذهبي ولكن ليس أمه نصفاً وسط في الموقع والدور الحضاري والتاريخي في المواد والطاقة، في السياسة والحرب، في النظرة والتفكير".[5]

ويبقى الأسلوب الرابع والأخير والذي تبدو فيه بشكل كبير تبعية التقليد من الغرب فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة والمفردات المعمارية المستعارة. وهنا يجب الإشارة إلى أن مصطلح التكنولوجيا قد ذاع استخدام تعريفه بشكل قاصر على أنه التقدم العلمي الذي يعبر عن نفسه في تقنيات آلية حديثة. إلا أن المفهوم الشامل لذلك المصطلح لا بد وأن يرتبط بقدرة ذلك المجتمع على إمتلاك تلك التقنيات والقدرة على استخدامها، وذلك من خلال تواجد الصناعات المحلية اللازمة لإنتاج السلع الأولية لتلك التقنيات ووجود مراكز البحث العلمي المرتبطة بعمليات التطوير والتحديث المستمرة، وكذلك توافر قاعدة الكفاءات المهارية والأيدي العاملة المحلية. وعن استخدام المفردات المعمارية التراثية فكثير من النماذج التصميمية تقدم نموذجاً لتطبيق خاطئ حيث تتم الاستعارة من مفردات العمارة الغربية بما يعبر عن ضعف المفهوم العام لدى المصمم حتى لأسس المنهج الغربي ذاته. وفي هذا يجب عدم تجاهل أن تلك السطحية في معالجة العمارة والعمران هو الوجه الآخر لسطحية الثقافة المعمارية والمرتبطة بمستوى التعليم وأسلوبه المنفصل بشكل عام عن قضايا المجتمع وأصوله الحضارية.

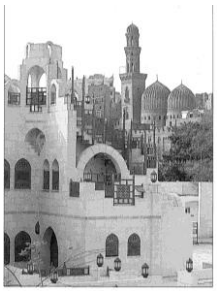
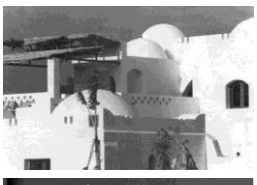

نماذج تصميمية مختلفة لأساليب التعامل مع الموروث الحضاري للعمارة المصرية.

النتائج

إن الحوار حول الأصالة والمعاصرة وعلاقة ذلك في الموروث الحضاري قضية جدلية هامة على المستوى الثقافي بشكل عام وعلى المستوى العمراني المعماري بشكل خاص. فحاضر اليوم هو ماض الغد، وبالتالي ما تراه معاصراً الآن سيمثل بعد حين موروثاً؛ وبالتالي ستظل تلك الإشكالية محل بحث ودراسة دائمين.

بيد أن من خلال هذا البحث فإن احترام قيمة الموروث الحضاري يرجع إلى سببين رئيسيين: الأول يرتبط من كون تلك القيمة تمثل أحد عناصر البعد الزماني في مقومات "قلب الثقافة" والتي هي مصدر استمرارية وثبات المجتمعات. والثاني يرتبط بكون تلك المباني التراثية تمثل المراجع الذهنية للأفراد وبالتالي الصورة الجماعية عن المستوى العمراني المتطلب للبيئة العمرانية. وتتجلى المشكلة في المحتوى العمراني المصري في حصر الاهتمام بعمليات التنمية المادية دون توجيه العناية الكافية للجوانب المعنوية بما يشمل البعد الزماني وعناصره. ومن ثم فإن المجتمع بوجه عام في حاجة إلى نهضة فكرية أو ما يمكن أن يطرح كخطوات تنويرية لنشر الوعي بأهمية الحفاظ على المقومات الحضارية بأبعادها المكانية والزمانية، المادية واللامادية، في إطار من المتطلبات الحياتية المعاصرة، وذلك حتى يتولد في ضمير الأفراد الرغبة الذاتية للعمل بتلك القيم في العصر الحديث.

وحيث أن البحث موجه للنواحي العمرانية وبالتالي يرتبط بدور المثقف المعماري في تحقيق ذلك الهدف فيمكن القول أنه بالرغم من وجود بعض المحاولات في ذلك الاتجاه، إلا أنها جهود فردية ذاتية – وإن كانت صادقة – تبدو كمحاولة السير ضد التيار مع التأكيد على ضرورة استمرارها كعنصر من عناصر الأمل في البحث عن الحقيقة الغائبة. ويرتبط نجاح تلك الجهود في ضرورة التواصل ما بين النظرية والتطبيق. فعلى المعماري دور في تلك العملية التثقيفية التنويرية من خلال التوافق ما بين النظرية والتطبيق، فواحد من أهم عمليات التنوير هو التعاقب الزمني بين الإقناع والاقتناع.

وتشمل عمليات الإقناع قنوات متعددة يأتي في مقدمتهم إنتاج النماذج العمرانية والمعمارية التي تخدم القيمة المطلوبة من ناحية وتلقى قبول مستخدميها وتلبي احتياجاتهم من ناحية أخرى، ويجدر الإشارة إلى أن تقديم النماذج المعمارية في أولوية قنوات الإقناع يرجع إلى أهميتها كأحد المظاهر المادية لثقافة المجتمعات، وكذلك لكونها مجال العمل الأساسي للمعماري.

ومن ثم تأتي أهمية بذل مزيد من الجهد في عمليات النشر المعماري لزيادة الثقافة المعمارية لكل من الأفراد بشكل عام وطلاب العمارة بشكل خاص، مع التنويه إلى أهمية عمليات التعريب لسد النقص الواضح في تلك الجزئية الهامة، ويبرز أيضاً أهمية الإعلام المرئي والمسموع من خلال المؤتمرات والندوات مع الاستغلال الأمثل للإمكانيات الحالية الهائلة لشبكات المعلومات الاتصالية.

ويرتبط بإنتاج النماذج المعمارية ارتباطاً وثيقاً عمليات إعداد المعماري ذاته، وبالتالي أهمية العملية التعليمية لإعداد الطالب. ودون الإخلال بضرورة أهمية دراسات المواد الأساسية وكذلك تيارات ونظريات العمارة العالمية، فإنه تبرز أهمية التركيز على التعريف بأهمية العمل المعماري كمنتج حضاري لثقافة المجتمع بشكله الشامل، وبالتالي الاهتمام بالمواد الخاصة بالتعريف بأصول مقوماتنا الحضارة المحلية وكذلك المواد الإنسانية والاجتماعية وذلك وصولاً لفهم عميق لقيم المجتمع وإنساقه الحياتية. ونرى حتمية ذلك المنهج في زمن عصر المعلوماتية لنكون ضمن المنظومة الاجتماعية العالمية الجديدة من خلال معرفتنا بأنفسنا وبتعريف أنفسنا للآخرين.

المراجع

Altman, Irwin / chemers, Martin. Culture and environment, Cambridge University Press 1980

(2) د. زكي نجيب محمود، هذا العصر وثقافته، دار الشروق، 1980.

(3) د. السيد عبدالعاطي السيد، المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية.

(4) Rapoprt, Amos. Human Aspects of urban form Towards a Man, Environment to urban form and Design, Pergamon Press, 1977.

(5) د. جمال حمدان، شخصية مصر، عالم الكتب، 1980.

(6) د. مشاري عبدالله النعيم، من المربع إلى العذيبات، رؤى وأفكار في العمارة السعودية المعاصرة، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، 2001

(7) د. عبدالباقي إبراهيم، المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

(8) د. عبدالباقي إبراهيم، المنظور الإسلامي للنظرية المعمارية في المشرق العربي، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

(9) Steele, James. Hassan Fathy, Academy Editions / St. Martin's Press, 1988.

(10) ندوة الهوية والتراث، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1988.

(11) Bianca, Stephano. Urban Form in Arab World, Past and Present, Thames & Hudson 2000.